عن مستقبل تركيا بعد هيمنة أردوغان

■ حميدي العبدالله

واضح أنّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استغلّ الانقلاب الفاشل لإحكام قبضته وحزبه على مقاليد الحكم في تركيا. وإذا كان ثمة من قال إنّ أردوغان يقوم بانقلاب جذري على تركيا العلمانية التي أسّسها أتاتورك وانبثقت من انهيار وتفتت السلطنة العثمانية، فإنه يصحّ القول أيضاً إنّ هذه هي «الجمهورية التركية الثانية» بالتعابير والتوصيفات الفرنسية، أيّ أنّ «الجمهورية الأولى» كانت الجمهورية العلمانية، ولكن الجمهورية الثانية ستكون «جمهورية إسلامية» بنكهة إخوانية. وبهذا المعنى فإنّ ما يجري في تركيا الآن أبعد ما يكون عن مجرد انقلاب.

في ضوء كلّ ذلك فإنه على مستوى التحليل والتوقعات يمكن رصد سيناريوين يحدّدان مستقبل تركيا:

- السيناريو الأول، مكوث حكومات حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان عشرات السنين، وتدشين حقبة إعادة تركيا إلى مرحلة الأسلمة. وواضح أنّ هذا ما يسعى إليه أردوغان وحزبه. من خلال توسيع نطاق إجراءات القمع والتطهير بذريعة محاربة جماعة فتح الله غولين، والتخلص من الذين شاركوا أو تواطأوا مع الانقلابيين. هذا السيناريو يستمدّ قوته من عنصرين أساسيين، الأول، وجود إرادة واضحة لدى أردوغان وحزبه للوصول إلى هذه الغاية، والثاني مناخ العودة إلى التديّن الذي عمّ العالم الإسلامي بعد إخفاق المشاريع القومية واليسارية والعلمانية في تحقيق تقدّم وازدهار كبير وواسع تستفيد منه غالبية شرائح المجتمع، حيث بات من الواضح أنّ الشرائح التي تدعم الأحزاب والجماعات الإسلامية هي تلك الشرائح الأكثر فقراً والأقلّ تعليماً.

- السيناريو الثاني، ولوج البلاد مرحلة من اللا استقرار والفوضى، وحتى احتمال تقسيم تركيا، الأمر الذي سيقود إلى الإطاحة بحكم حزب العدالة والتنمية، وإذا ما تمّ إغلاق طريق التغيير من خلال صناديق الاقتراع، فإنّ ذلك قد يحدث من خلال ثورة شعبية، أو انقلاب عسكري جديد، أو من خلال دمج العاملين على غرار ما حصل في مصر في 30 حزيران. هذا السيناريو يرجّحه خبراء غربيون مختصون بالشأن التركي، مثل «سونر جاغابتاي» الباحث في «معهد واشنطن» الذي يرجح أربعة توقعات تبدو كنتيجة محتملة لتحوّل «تركيا إلى دولة أكثر قمعية» حيث أنّ «ذلك خبر سيّئ للديمقراطية». يقول الباحث بشأن توقعه الأول سيجد خصوم أردوغان «إنه من الصعب على نحو متزايد، إنْ لم يكن من المستحيل، معارضة ديمقراطية. وسوف يختار البعض أن يكونوا عنيفين، ويتحوّلوا نحو الجماعات المتطرفة مثل حزب العمال الكردستاني وجماعات مماثلة»، أيّ أنّ قمع المعارضين الذي تصاعد بعد فشل حزب العدالة والتنمية في انتخابات حزيران 2015 سوف يتفاقم ويسدّ الطريق على الرهان على صناديق الاقتراع، وبالتالي اللجوء إلى العنف. ثاني التوقعات ينصبّ على وضع الجيش، يقول الخبير جاغابتاي «مما يثير نفس القدر من القلق على استقرار البلاد هو أنّ محاولة الانقلاب شملت قسماً من الجيش فقط، مما يشير إلى وجود انقسامات خطيرة في مؤسسة حافظت على تضامنها في ظلّ الانقلابات السابقة»، والأخطر بالنسبة له أنّ ذلك يمثل «ضربة جديدة لتماسك الدولة والمجتمع» و«القضاء على الدعم الحكومي والشعبي للمؤسسة (أيّ الجيش) التي كانت ذات مرة الأكثر ثقة واتحاداً في تركيا». وذلك يأتي في ظلّ تحديات أمنية خطيرة في تركيا أبرزها مقاومة الأكراد، وتغلغل المنظمات الإرهابية، وعلى رأسها داعش. التوقع الثالث قناعة المحلل والخبير في الشؤون التركية أنّ «محاولة الانقلاب سوف تسفر أيضاً عن تعميق التصدّعات الاجتماعية في تركيا، وزيادة التحوّل نحو فترة التسعينات»، حيث كان التقاتل الأهلي بين الجماعات السياسية المختلفة في تركيا. ولكن التوقع الرابع هو الأكثر خطورة ويتمثل في «التكلفة التي تلوح في الأفق» وهي «مواصلة تقسيم تركيا».

واضح أنّ ما ينتظر تركيا ليس ازدهار الديمقراطية والاستقرار والنمو الاقتصادي.

يستمدّ هذا السيناريو وجوده، وحتى ترجيحه على السيناريو الأول من خلال الآتي:

أولاً، قوة العلمانية. لا شك أنّ العلمانية التي طبّقت بصرامة في تركيا على امتداد أكثر من ثمانية عقود بات لها أنصار كثر، وترسّخت من خلال قيم وعادات وتقاليد يصعب اجتثاثها ببساطة، لا سيما في المدن الكبرى وفي الأحياء الأكثر رقياً وحضارة.

ثانياً، حجم التداخل بين الاقتصاد التركي والاقتصاد الغربي، ولا سيما الاقتصاد الأوروبي، وما ينجم عن ذلك من مصالح لفئات مؤثرة في صنع القرار داخل تركيا. وبديهي أنه يصعب على أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذهاب بعيداً في خياراتهم الإيديولوجية بمعزل عن تأثير الاقتصاد، ولعلّ هذا العامل يفسّر جزئياً التوتر السياسي الحاصل الآن بين الغرب وأردوغان والاتهامات الموجهة للغرب بعدم وقوفه الحازم ضدّ الانقلاب.

ثالثاً، الطابع المذهبي والقومي للحكم في ظلّ زعامة أردوغان وحزبه، الذي يتعارض مع التركيبة المجتمعية التركية التي تتميّز بتعدّد المذاهب والقوميات، وما كان يصلح في الدولة العثمانية، لا يصلح في الدولة التركية. فسيادة المذهب السني في الدولة العثمانية حيث كانت المذاهب والديانات الأخرى تمثل أقليات، في حين كان أتباع المذهب السني يشكلون أكثرية طاغية، ومع ذلك اضطرت السلطنة العثمانية لتقديم تنازلات في بعض المناطق لصالح الديانات الأخرى، مثلما حدث في جبل لبنان. تركيا الحالية وعلى الرغم من أنّ أتباع المذهب السني قد يشكلون نظرياً أكثرية، لكن عملياً هذا الأمر غير قائم، لأنّ جزءاً كبيراً منهم يؤمن بالعلمانية، وإذا أضيفت هذه الشريحة إلى المذاهب والقوميات الأخرى في تركيا، عندها يصبح أنصار الحكم المذهبي– القومي أقلية، وفي أحسن الأحوال حجمهم بحجم الجهات التي صوّتت لحزب العدالة والتنمية، ونادراً ما تجاوزت نصف من شارك في الانتخابات.

رابعاً، مستوى الصراع الدائر بين حزب العدالة والتنمية وحكومته والأكراد، حيث وصل هذا الصراع إلى درجة يصعب معها على تركيا حسمه لصالحها في ظلّ الوضع الجديد الذي يتمتع به الأكراد في محيطهم، ولا سيما في سورية والعراق، وحصولهم على قدرات عسكرية لم تكن متوفرة في فترات الصراع السابقة، إضافة إلى أنّ سياسة أردوغان حرمت تركيا من حلفاء إقليميين مهمّين يقفون إلى جانبها ضدّ الأكراد مثل سورية والعراق وإيران وحتى روسيا، وربما الولايات المتحدة التي تتعاون الآن مع أكراد سورية.

خامساً، مأزق أردوغان مع حلفائه. يواجه أردوغان مأزقاً حقيقياً مع حلفائه الغربيين. أردوغان يسعى إلى اعتماد سياسة تقوم على رؤيته الخاصة لمصالح تركيا، وهذه الرؤية تتعارض في كثير من جوانبها مع سياسات حلفائه. مثلاً الحكومات الغربية، وعلى رأسها الإدارة الأميركية، ترى أنّ الحلّ الأمثل للخلاف بين أكراد تركيا والحكومة التركية هو الحلّ السياسي بعيداً عن اللجوء إلى المواجهة العسكرية، ولكن تركيا حزب العدالة والتنمية لا ترى حلاً للقضية الكردية إلا عن طريق القوة، وهذه قضية أولى تشعل خلافاً مستمراً بين أنقرة وحلفائها. تركيا ترى أنّ التعاون الغربي ولاسيما الأميركي مع وحدات الحماية الكردية في سورية يشكل تهديداً لأمنها القومي، كما أنّ هذه الجماعة تشكل تهديداً لحلفاء تركيا من أنصار الإيديولوجية الدينية المتشدّدة كون وحدات الحماية الكردية تؤمن بالعلمانية. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها يعتقدون أنّ التعاون مع وحدات الحماية الكردية في سورية هو الأسلوب الوحيد الذي يؤمّن نفوذاً آمناً للغرب في سورية من دون ارتدادات مؤذية من نوع تلك الارتدادات المرتبطة بالتعاون مع الجماعات الإسلامية المتشدّدة، وهذه مسألة ثانية لخلاف يبدو صعباً التوفيق فيه بين رؤية أنقرة ورؤية حلفائها الغربيين.

الدول الغربية، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة التي تريد من تركيا الانضباط المطلق بخططها وسياساتها الإقليمية الدولية، ولا سيما في التعامل مع روسيا وإيران، ولكن تركيا ترى أنّ الواقع الجيواقتصادي يفرض عليها التمايز عن حلفائها في التعامل مع هاتين الدولتين مع احترام عام للاستراتيجية الغربية، ولكن الغرب لم يعتد على قبول إعطاء حلفائه مثل هذه الاستقلالية حتى لو كانت استقلالية نسبية. وهذه أيضاً مسألة ثالثة للخلاف يصعب الخروج منها بحلّ يرضي ويلبّي رؤية ومصالح تركيا وحلفائها في آن واحد.

ولعل الخلاف حول الشأن الداخلي التركي، وتحديداً اعتقال الصحافيين والقضاة وتطهير صفوف الجيش، والتخلي عن العلمانية، هي مجرد وسائل تستخدم من قبل الغرب للضغط على تركيا للالتزام المطلق بسياساتها واستراتيجياتها بعيداً عن أيّ اجتهاد خاص، أيّ مطلوب من تركيا أن تعتمد سياسات مشابهة لسياسات بعض الحكومات العربية حليفة الولايات المتحدة، وعندها يصبح الغرب غير معنيّ بالممارسات الداخلية للحكومة التركية، بما في ذلك قمع الحريات العامة.

اليوم يواجه أردوغان وتركيا مأزقاً حقيقياً مع حلفاء تركيا، فهو غير قادر على الخروج من الناتو واعتماد سياسة الصدام المطلق مع الغرب، لأنّ تركيا مقيّدة بروابط اقتصادية وعسكرية لا يمكن الاستغناء عنها. وفي المقابل الغرب لن يسمح للرئيس التركي وحكومته أن تنشط على قاعدة الاستقلال حتى لو كان نسبياً عن السياسات الغربية. ومن الصعب معرفة كيف سيخرج الرئيس التركي وحزبه من هذا المأزق.

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية

أصوات «القطاع المسيحي» في الانتخابات الرئاسية: الغلاف الديني للدولة المدنية

تلقى المرشح الجمهوري دونالد ترامب منتصف الأسبوع الفائت أول «ملخص تقرير استخباراتي» عبر مكتب التحقيقات الفيدرالي، «أف بي آي»، استغرق نحو ساعتين من الزمن، كجزء من تقليد المؤسسة الأمنية لإطلاع المرشحين الرئاسيين على «موجز» استخباراتي وأمني للأوضاع العالمية.

تزامن اللقاء مع تصريحات أدلى بها ترامب محمّلاً مسؤولية «ولادة تنظيم الدولة الاسلامية - داعش للرئيس أوباما ووزيرة خارجيته (آنذاك) هيلاري كلينتون»، مما أثار موجة توترات جديدة داخل المؤسسة وممارستها الضغط عليه لسحب تصريحه على الفور، زاعماً انه كان يسخر من المسألة ليس إلا!

الثابت راهناً انّ «الحرب الأميركية على الإرهاب» ستبقى حاضرةً في السياق والخطاب السياسي إلى حين الانتخابات الرئاسية، يجيّرها كلّ طرف لصالحه مهما استطاع سبيلاً. بيد انّ قلة من السياسيين يؤيدون اتهام ترامب، حتى وانْ لم يوفر الدليل القاطع، بالإشارة الى مقابلة أجراها مستشار الأمن القومي الأسبق، زبغنيو بريجينسكي، مطلع عام 1998، أوضح فيها انّ ولادة تنظيم طالبان تمّت في 3 تموز/ يوليو 1979، ايّ قبل الدخول السوفياتي إلى كابول بخمسة أشهر، في 24 كانون اول/ ديسمبر 1979. مستطرداً انّ الرئيس الأميركي جيمي كارتر صادق على مذكرة لتقديم الدعم (العسكري) سراً لمناهضي النظام الحاكم في كابول والذي «سيفضي الى تدخل عسكري سوفياتي» هناك بالضرورة.

سيستكمل قسم التحليل استعراض التيارات والكتل الاجتماعية الأميركية المؤثرة في الانتخابات الرئاسية، ويلقي الضوء على التجمّع الديني المتشدّد، الإنجيليين المسيحيين، الذي لعب ولا يزال دوراً هاماً في حشد التأييد للحزب الجمهوري بشكل خاص؛ وآفاق نفوذه في تقرير مصير الانتخابات المقبلة.

مقاتلو داعش إلى أين؟

استعرض مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية آفاق مستقبل المنطقة في حال ألحقت الهزيمة بتنظيم «الدولة الإسلامية - داعش»، و«خسارته لمراكز الكثافة السكانية التي يسيطر عليها في العراق وسورية... وكذلك الشريط الساحلي في محيط مدينة سرت الليبية»، ومصير قواته المسلحة التي تعدّ «بعشرات الآلاف». وأوضح انه من المرجح عودة البعض منهم الى مواطنهم الأصلية «او البقاء في مواقعهم، بينما سيتوجه البعض الآخر لفتح جبهات جديدة في المنطقة (العربية) او في آسيا الوسطى وجنوبها». واضاف انه بصرف النظر عن هوية وتسمية التنظيم الجديد «يرجح محافظته على التطرف الإسلامي والتمسك بالعنف... وتهديد كافة الأنظمة المعتدلة في العالم الإسلامي؛ الى أجل غير مسمّى». وأشار المركز الى انّ المكونات والعوامل والدوافع «السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية» التي ساهمت في بروز جسم التنظيم «في بداية عام 2011 قد تفاقمت حدتها؛ وواكبتها سوءاً التوترات التي عصفت بالجاليات الإسلامية في الغرب نتيجة أعمال إرهابية اقترفتها أقلية صغيرة».

https://www.csis.org/analysis/us-wars-iraq-syria-libya-and-yemen-what-are-endstates?block1

تونس

رحب معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتشكيلة الحكومة الجديدة في تونس، مؤكداً انه ينبغي عليها «إدراك انّ الولايات المتحدة لا تزال حليفاً ثابتاً» الى جانبها، وتعلق عليها آمالاً كبرى في إنجاز «الإصلاحات المعطلة... التي تستدعي اتخاذها قرارات سياسية صعبة في الأشهر المقبلة؛ واستكمال إصلاح البنك المركزي، وصياغة قانون استثمارات جديد لتخفيف القيود التجارية، وتحرير الاقتصاد». واشار الى انّ الدعم الأميركي تجسّد بضمان واشنطن إصدار تونس سندات بقيمة 500 مليون دولار «استناداً الى شروط تطبيق إصلاحات متعددة تنظر الى الاقتصاد بصورة كلية: إصلاح النظام الضريبي، والجمارك، وتنظيم دقيق للاستثمارات». كما حث المعهد الإدارة الأميركية على النظر الجادّ بمبادرة أصدرها الشهر الماضي نحو «121 خبيراً أميركياً في السياسة الخارجية موجهة للرئيس اوباما بزيارة تونس قبل انتهاء ولايته... لطمأنة تونس بالتزام أميركا المستمرّ».

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-national-unity-government-for-tunisia

تركيا

اعتبر معهد كارنيغي سعي الرئيس التركي رجب أردوغان «للابتعاد عن الغرب منذ الحملة الانقلابية... (بأنه) تكتيك متعمّد لتعزيز قاعدة الدعم الداخلي للحكومة والاضطلاع بدور اقليمي أقوى». وأوضح انّ «استدارة تركيا شرقاً... خيار متعمّد اتخذته تركيا، ويعود الى ما قبل مرحلة (الانقلاب)؛ بدافع رغبتها في تعزيز مكانة الحكومة داخلياً واعتماد سياسة خارجية أكثر استقلالية وقوة؛ في إطار البحث (لقادة الحزب الحاكم) عن جهة يلقون اللوم عليها». واستطرد بالقول انه «في الأعوام الأخيرة، أتقنت الحكومة التركية فنّ توجيه المشاعر العامة استناداً الى اعتبارات قومية وإثنية ودينية؛ وتأجيج العداء للولايات المتحدة كوسيلة استباقية فعّالة» لتفادي الاستحقاقات الدولية المرتقبة «وضمان الاستقرار في الداخل». وحث المعهد الولايات المتحدة على «تهدئة الأجواء» مع أنقرة، ملقياً ظلالاً من الشك على نجاح وزير الخارجية الأميركي في زيارته المرتقبة «وينبغي ان يشكل الحفاظ على الشراكة (القائمة) بين تركيا من جهة والولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية أولوية... لأسباب استراتيجية للفريقين».

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=64358&mkt_tok=eyJpIjoiTURZMU5XVmlNalJqT0RJdyIsInQiOiJIRHBHb3l0ZEk5d1Q0UmRGQzN3clhabW1WN1NmWGpkTjJhQU56d2pXeWk5d3dmK1kyd1p1Y2ZGYWpnelZqeWRtcEdGbXEzd1wvZUVKRHRuV2FrMm5FeUVGTTloNTlQWWNLVE1zSGRzbFlmY0E9In03%D

عودة الحرارة لعلاقات تركيا وروسيا لا تزال تشكل قلقاً وتوجّساً داخل الأوساط الأميركية المختلفة. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية اعتبر أولى تجليات تحسّن العلاقات هي «إحياء مشروع السيل» الناقل للغاز الروسي عبر الأراضي التركية بعد تعليق موسكو العمل به نهاية العام المنصرم، وما سينجم عنه من «تعزيز قدرة روسيا على المساومة في مفاوضات تصديرها الغاز الطبيعي». واستدرك بالقول انّ «تفادي الجانبين إصدار بيان قمة مشترك يؤشر إلى انّ تلك الترتيبات أجريت على عجل، اذ لم يحتلّ المشروع مكانة الاستثمار الاستراتيجي اسوة بمشروع توليد الطاقة النووية أك كويو»، في مرسين جنوب تركيا المطلة على البحر المتوسط. وأضاف انّ توصل الجانبين الى اتفاق توريد الغاز «من المؤكد انه سيساعد روسيا في مفاوضاتها مع الدول الأوروبية لنيل موافقتها على تمديد خط أنابيب السيل الشمالي–2، علاوة على منحها نفوذاً أكبر في مواجهة اوكرانيا». وأضاف انه لو قدّر إنجاز المشروعين، السيل الشمالي2– ومشروع السيل (عبر تركيا)، فمن شأنهما «تفادي حاجة مرور الأنابيب الناقلة (لأوروبا) عبر الأراضي الاوكرانية»، مستطرداً انّ حظوظ إنجاز المشروعين في المدى المنظور «ضئيلة.. قبل نفاذ العمل باتفاقية العبور مع أوكرانيا عام 2019».

https://www.csis.org/analysis/turkish-stream-redux

استهلّ معهد كارنيغي زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، المرتقبة إلى تركيا للدلالة على ضرورة توفير ضمانات لتركيا بدعم الغرب وحلف الناتو لها في محنتها الراهنة، نظراً «لحاجة العناصر المؤيدة للغرب داخل ذلك البلد الماسة للاطمئنان بالاستمرار في مواجهتهم مناخ الاتهامات والحرمان من الحقوق التي من شأنها إلحاق الضرر بعلاقات تركيا عبر المحيط الأطلسي». واضح انّ المهمة الماثلة أمام «واشنطن وبروكسيل إعادة بناء أوجه الثقة»، اذ يتعيّن على واشنطن «البدء عاجلاً وليس آجلاً البت في إجراءات تسليم السيد فتح الله غولين كما تطالب به انقرة... وباستطاعة إدارة الرئيس أوباما اتخاذ قرارها لتهدئة التوتر في العلاقات الثنائية بدعم الإجراءات القانونية الخاصة بالتسليم». وأضاف انّ الإجراءات المنتظرة من الاتحاد الأوروبي القيام بها تبدو «أشدّ تعقيداً»، وتستدعي مبادرة بروكسيل لإصدار «موقف ديبلوماسي يوضح تأييده» لتركيا «بصرف النظر عن تردّد القادة الاوروبيين للقاء الرئيس رجب طيب أردوغان... وبلورة سردية أوروبية إيجابية نحو ما يجري في تركيا».

http://carnegieeurope.eu/201615/08//turkey-needs-reassurance-of-west-s-friendship/j3o8

أفغانستان

استعرض معهد المشروع الأميركي تنامي الحضور الفاعل ميدانياً للقوات الخاصة الأميركية في أفغانستان، على خلفية تخفيض البنتاغون موازنات مخصصة لمجموع القوات الأميركية المتواجدة هناك التي «استثنت مجموع القوات الخاصة»، التي ينتظرها «لعب أدوار أكبر» في الساحة الأفغانية. وأضاف أنّ الأهداف «المتواضعة الأميركية المعلنة، بتوفير التدريب والاستشارات والدعم لقوات الأمن الأفغانية والقيام بعمليات لمكافحة الإرهاب، من شأنها تعزيز مواطن قوة» القوات الخاصة.

http://www.aei.org/publication/in-afghanistan-special-operators-continue-to-burn-both-ends-of-the-candle/

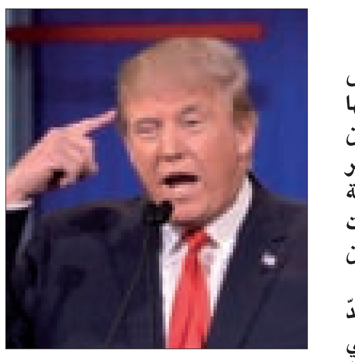

دونالد ترامب

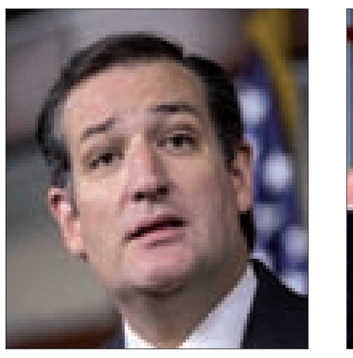

تيد كروز

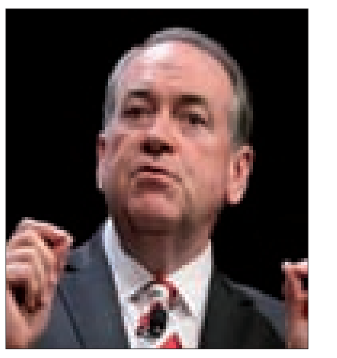

مايك هاكابي

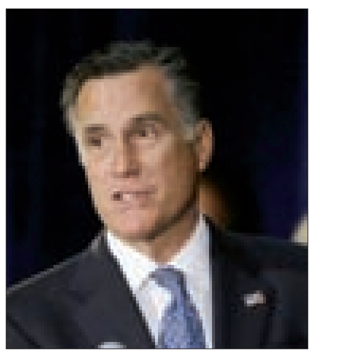

ميت رومني

المرشح الأمثل

جهود المتنفذين في الكنائس المسيحية الأميركية للتعامل معها ككتلة موحدة تتنافى مع القوانين الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالتنوّعات الديموغرافية والاقتصادية والدوافع السياسية لتوجهات قطاعات المتديّنين من «المسيحيين المتجدّدين».

انفرجت أسارير التيارات الأشدّ عنصرية في المجتمع الأميركي لدخول دونالد ترامب حلبة السباق الرئاسي، لما يمثله من تطابق «فكري» مع معتقداتهم السياسية والاجتماعية، وبشكل خاص لقناعة غالبيتهم بأنّ «الولايات المتحدة كانت عظيمة واستثنائية قبل تمييع نسيجها الغالب من العرق الأبيض بدخول أقليات وملوّنين ومطالبتهم بمساواة الحقوق».

ليس عسيراً على المرء تلمّس أبعاد خطاب ترامب العنصري، انطلاقاً من شعاره المركزي «لنعد العظمة لأميركا مرة أخرى». كما ينبغي النظر الى محور تحركاته وتمركزها في الولايات والتجمعات السكانية التي تشهد توترات اجتماعية، أريزونا وألاباما بداية، وتحميله «اللاجئين غير الشرعيين» مسؤولية تدهور السلم الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة؛ فضلاً عن ارتباطاته وإحجامه عن إنهاء علاقاته مع تنظيمات البيض العنصرية – كو كلاكس كلان.

التفاف التيارات المتدينة، من المسيحيين، وراء ترامب شكل استثناء للقاعدة العامة التي كانت تعوّل على دعم المرشح المتديّن مايك هاكابي، بداية، ومن ثم تيد كروز. بيد انّ سردية ترامب المجرّدة من الكياسة الديبلوماسية لاقت رواجاً عالياً وإقبالاً واسعاً في أوساط تلك الشريحة، المسيحيين الانجيليين، التي لا زالت تؤيده بنسبة ثابتة، نحو ثلث الجمهور الانتخابي.

تتباهى الدولة الأميركية بنموذج ديمقراطيتها المستند على قاعدة «فصل الدين عن الدولة؛» بيد انّ الخطاب والالتزام الديني هو الأشدّ تأثيراً ونفوذاً، كما تجسّده تركيبة المحكمة العليا منذ زمن بعيد، إذ غالبية قضاتها هم من أشدّ المحافظين والداعمين للتيارات الدينية – المسيحية البيضاء بالطبع.

في جانب السلطة التشريعية، لا يغيب الخطاب الديني عن المشهد اذ يعمد الممثلون القادمون من مجتمعات محافظة، خاصة في جنوبي الولايات المتحدة، الى تذكير الآخرين بأنّ «أميركا هي بلد مسيحي، وينبغي المحافظة على هويته تلك».

حجم الجمهور الانتخابي «المسيحي» تراجع بعض الشيء في السنوات الاخيرة، مردّه الهزات الاجتماعية والاقتصادية التي لا زالت تعصف بالبلاد، لكنه لا يزال جسماً باستطاعته ممارسة نفوذ ملموس.

أشار استطلاع للرأي أجراه معهد بيو، عام 2014، الى ميل أغلبية الناخبين للولاء الديني بشكل أساسي، وأفصح نحو 73% عن «مسيحيتهم»، خلال الانتخابات النصفية؛ منهم نحو 36% يدينون بالولاء للمسيحية الانجيلية، مقابل 37% هويتهم مسيحية لكن لا يؤيدون التيار الانجيلي.

حصة الحزب الجمهوري من المتديّنين هي الأعلى: 85% من ناخبي الحزب يعتبرون أنفسهم مسيحيين؛ 45% منهم ينتمون للمسيحية الانجيلية. ويشكل العنصر الأبيض نحو 87% من مجموع المسيحيين الجمهوريين. اللافت أيضاً انّ 64% من مؤيدي الحزب الديمقراطي تتقدّم هويتهم المسيحية على الهوية الوطنية، و«الانجيليين» منهم ليسوا من البيض.

اتباع الكنيسة الكاثوليكية من أميركا اللاتينية يصطفون بنسبة كبيرة الى جانب الحزب الديمقراطي؛ بينما تميل كتلة «الكاثوليك البيض» لتأييد الحزب الجمهوري.

الهوية الإنجيلية وأصواتها

تجمع المؤسسات الأميركية على تعريف ماهية المسيحية الانجيلية بأنّ عناصرها «تتردّد على الكنائس أسبوعياً بانتظام»، كما أوضح معهد بيو سالف الذكر، ويعوّلون على دور الدين في حياتهم اليومية؛ يمارسون الصلاة يومياً ويتبعون التفسير الحرفي للكتاب المقدس وبأنه «كلام الله». في سياق تقسيم المتديّنين على المدارس (المذاهب) المسيحية المتعدّدة، تعتبر الكنيسة البروتوستانتية الأقرب للمسيحية الانجيلية من الكنيسة الكاثوليكية.

تجدر الإشارة الى انّ القسم الأعظم من الناخبين الأميركيين، من ذوي الهوية المسيحية، لا يذهبون لصندوق الاقتراع ككتلة انتخابية موحدة، كما ورد سابقاً. بيد انّ جوهر المسألة، في ما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني، يقتضي الغوص في حصر التفسيرات اللاهوتية المعتمدة – السردية اليهودية وكتاب العهد الجديد – لتشكيل وعي الرعية الدينية لحقيقة «إسرائيل»، وهي عينها التي أسّست لدعم «البيض» نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لعهود طويلة.

يراهن قادة الحزب الجمهوري وحملة المرشح ترامب على تباينات قد تؤدّي لانشقاقات داخل «الصف المسيحي» تؤدّي لعزوف المزيد منهم عن دعم مرشحة الحزب الديمقراطي. يشار الى انّ نحو 80% من «المسيحيين الانجيليين» صوّتوا لصالح المرشح الجمهوري السابق ميت رومني، والباقي 20% أيّدوا المرشح أوباما، عام 2012. نسبة التأييد لرومني حافظت على مستوياتها السابقة في دعم جورج بوش الابن عام 2004.

بيد انّ الانقسام داخل صفوف المسيحيين الآخرين كان أشدّ وضوحاً وتوزع بنسبة متساوية بين المسيحيين البيض. المنتمون للكنيسة البروتوستانتية اصطفوا بنسبة 54% لجانب المرشح الجمهوري ميت رومني، مقابل 44% أيّدوا المرشح أوباما؛ وهي نسبة شديدة التطابق مع خارطة توزيع الأصوات في دورة الانتخابات عام 2008 التي أسفرت عن تأييد 55% من البيض البروتوستانت للمرشح الجمهوري جون ماكين، مقابل 44% للمرشح أوباما.

اتباع الكنيسة الكاثوليكية أيضاً انقسموا بنسب متقاربة في دورتي الانتخابات السابقتين: 59% صوّتوا للمرشح رومني (2012)، مقابل 52% للمرشح الجمهوري ماكين عام 2008. أما كاثوليك أميركا اللاتينية فقد صوّتوا بنسبة الأغلبية المطلقة للمرشح أوباما، 2012.

تفادى ترامب الإفصاح الصريح عن انتمائه الديني، بخلاف أقرانه الآخرين تيد كروز ومايك هاكابي، وبالرغم من ذلك فقد اصطفت أغلبية المسيحيين الانجيليين خلفه، وهذا لا يعني انّ ترامب يشكل «المرشح الأمثل» للمتديّنين، وفق ما أفاد مساعد مدير معهد بيو للأبحاث، غريغ سميث. وأوضح انّ نحو 45% من أولئك المتديّنين سيصوّتون لترامب نكاية بالمرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، والحافز الأساس لمناهضة ترشيحها هو آلية تفكير القطاع المتديّن في رؤيته للدورة الانتخابية الراهنة.

وأضاف المعهد انّ نتائج استطلاع أجراه في شهر حزيران من العام الحالي أظهرت تنامي التأييد لترامب بين صفوف المسيحيين الانجيليين بشكل عام والبيض منهم بشكل خاص، وبنسبة أعلى مما حصل عليها ميت رومني عام 2012؛ خاصة لتوجهاته المؤيدة لقضاياهم في الحق بالتسلح ومكافحة الإرهاب ومشروعه الاقتصادي، رغم ضبابية وهلامية تفاصيله.

وعليه، من المتوقع ان يصوّت لترامب نسبة 78% من تلك الفئة، مقارنة بما ناله ميت رومني من تأييد نسبة 73%؛ مما يدلّ على دور المعتقد الديني في التوجهات الانتخابية دون إهمال العوامل الأخرى التي تسهم في تحديد رؤيتهم للقضايا العالمية.

ثبات نسبة تأييد شريحة المتديّنين البيض للمرشح ترامب تقودنا الى إدراك هواجس تلك الفئة واعتقاد نسبة النصف تقريباً بأنّ عقبات عدة تعترض مسارهم في ممارسة شعائرهم الدينية في المجتمع الأميركي، مقارنة من نسبة 18% من الكاثوليك الذين يشاطرونهم القلق.

يُشار الى انّ ترامب أدرك مبكراً أهمية التودّد لشريحة المتديّنين وإعرابه عن عزمه إلغاء التشريع المتعلق بتقييد رجال الدين من ممارسة السياسة، والذي يعرف بتعديل جونسون في القانون الأميركي. المادة تبناها الرئيس الأسبق ليندون جونسون في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ابان خدمته في مجلس الشيوخ لحرمان قطاع قساوسة ولاية تكساس من تنظيم معارضة شعبية ضدّه.

المسيحيون الانجيليون و«إسرائيل»

رصد التوجهات الدينية في ما يخص الصراع العربي – الصهيوني مسألة بالغة الأهمية، وربما تستدعي العودة لها في تقرير مقبل؛ فالمساحة المحدودة المخصصة للموضوع بين أيدينا تتحكم بالحيّز المتاح، ورصد بعض تجلياتها.

الدعاية الصهيونية المكثفة في العقود الماضية داخل صفوف «المسيحيين الانجيليين» تحديداً أدّت إلى ارتفاع معدل التأييد لسياسات «إسرائيل»، بنسبة تعادل او تتفوّق على مثيلتها بين الناخبين اليهود – وقد أوضحنا ظاهرة عزوف اليهود الأميركيين عن التأييد الأعمى لتوجهات القادة في تحليل منفصل.

للدلالة على تراجع دعم اليهود، أوردت وكالة خدمة الأخبار اليهودية في تقرير لها انّ «نواة الناخبين الانجيليين يتعبرون تأييد إسرائيل أحد العوامل على رأس قائمة الاهتمامات، وربما في مرتبة الخمس الأولى، عند تأييد مرشح رئاسي بعينه في الانتخابات التمهيدية».

اللوبي «الإسرائيلي» المؤثر، ايباك، يؤكد في أدبياته انّ «تجمع المسيحيين الانجيليين يلعب دوراً حيوياً في بلورة العلاقات الأميركية الإسرائيلية». يضاعف اللوبي مساعيه لطلب ودّ قادة تلك المجموعة من القساوسة وتجنيدهم لحشد الدعم الشعبي «لإسرائيل»، وأصدر سلسلة أدبيات موجهة تحت عنوان «الكنيسة الخاصة بك وايباك»، التي ترصد مديات الدعم والتأييد لبرامج اللوبي وتوضيح مبرّرات الدعم بأنها «تعود الى التقيّد بالتعاليم الانجيلية ونسبة التردّد على نشاطات الكنيسة».

جدير بالذكر انّ نسبة تأييد «إسرائيل» داخل المجتمع الأميركي تخضع لتقلبات السياسات المتبعة والتطورات الإقليمية. في أوجه التحشيد الإعلامي ضدّ الملف النووي الإيراني، أعرب نحو 64% من البيض الانجيليين عن تأييدهم لـ«إسرائيل»، مقارنة مع تأييد نسبة 39% بين صفوف بقية المجتمع.

تتبع الكنائس الانجيلية توجهات مؤسسة سياسية بلباس اكاديمي لاهوتي، تدعى لايف واي ريسيرتش LifeWay Research، تزعم انّ مهمتها تكمن في «تنوير الكنيسة للأحداث المعاصرة بنظرة مقاربة». أوضحت «المؤسسة» في نشرتها الصادرة في آذار/ مارس 2013 انّ نحو «72% من البيض الانجيليين يؤيدون «إسرائيل» في الصراع مع الفلسطينيين، مقارنة بنسبة تأييد 49% لها بين مجموع الأميركيين». كما أوضحت رفض 50% تقريباً من الفصيلة عينها لقيام دولة فلسطينية مستقلة؛ مقارنة مع رفض 33% بين صفوف اليهود الأميركيين.

على الطرف المقابل، تتنامى مشاعر عدم الارتياح من السياسات «الإسرائيلية» بين قطاعات واسعة من الشعب الأميركي، وبعض كنائسه المؤثرة. اذ صوّت المجلس الإداري للكنيسة اللوثرية الانجيلية الأميركية لمقاطعة «إسرائيل»، الأسبوع الماضي، وحث أتباعه على ممارسة الضغط على ممثليهم في الكونغرس ولدى الإدارة الأميركية واشتراط تقيّد «إسرائيل بقواعد حقوق الانسان، ووقف أعمال توسيع رقعة المستعمرات الحالية» كمقدمة لتلقي المساعدات الأميركية المالية والعسكرية والاقتصادية.

يعدّ موقف الكنيسة متقدماً في سياق السياسة الأميركية وخضوعها لإملاءات مجموعات الضغط واللوبي «الإسرائيلي»، وتحفيز مواقف مماثلة من الكنائس الأخرى، وجاء ثمرة سلسلة من الجهود والمواقف السابقة لممارسة الضغوط وإدخال توازن على مسار السياسة الخارجية لأميركا، وتأييدها إنشاء دولة فلسطينية.

يذكر انّ للكنيسة اللوثرية شبكة كنائس عاملة تتبعها وتشرف عليها في فلسطين، كما تلعب دوراً فاعلاً في تقديم الدعم للاجئين السوريين.

مهّد المرشح ترامب أرضية تأييده داخل صفوف المسيحيين وأخضع خطابه السياسي مؤخراً للهجة متصالحة مع التيار الديني، دشنها بخاتمة خطاباته «يباركم الله».

نهاد المشنوق وسرايا المقاومة

- أطلق وزير الداخلية اللبنانية نهاد المشنوق أوصافاً على سرايا المقاومة لا يطلقها «الإسرائيليون».
- منذ شكل حزب الله القوة الرئيسية للمقاومة بعد حرب وتفاهم نيسان 1996 صار معنياً بالردّ على تساؤلات صادقة ومنافقة حول كيفية مشاركة سواه في المقاومة.
- المشاركة تنطلق من كون الآخرين إما من غير الشيعة أو الشيعة غير الراغبين بالإنضواء في حزب الله، ولكنها تنطلق من حقهم بخصوصية سياسية وفكرية، وبالحصول على المقدرات اللازمة للعمل والمعلومات المتصلة به وبالتغطية النارية عند الحاجة، ولكن الإنضباط بقواعد عمل للجبهات لا تورّط وتعمّم الفوضى.
- صيغة السرايا هي لهذا الغرض لليساريين والقوميين والوطنيين وتشكيلات من ألوان طائفية وسياسية وفكرية تستعدّ وتتسلح لتكون شريكاً في أيّ حرب مقبلة، وتوسع رقعة التصدّي للعدوان وتحفظ خصوصياتها السياسية والطائفية والفكرية وتنال دعم حزب الله وتتبع عسكرياً لغرفة عمليات يقودها الحزب.
- شباب السرايا في مناطقهم مواطنون أحرار بآرائهم ومواقفهم، لكن سلاحهم ممنوع استعماله ويتحرك الحزب فور سوء الاستخدام.
- الانتقادات للسرايا كي يشكل شبابها ميليشيات محلية ولو أدّى ذلك للخراب فيكفي إبعادهم عن المقاومة.

التعليق السياسي